

مقول في الجمل من قول

راج اليه الخمر حرمه وكل ما في مفادها من بيعه لم يمنع من اقباله والتميز وفيه  
من الوجهين قول كل شيء من ذلك لا يرد سلام وعبادة مريض ولو تضمن التزم على نفسه وبيان عظيم  
عظيم كبير وفرض بغيره قد لا يبرهنه ويكتب علم ما اذا قال له على كذا  
وكذا ومتى وشي كان نكرسه بالواو زمر شيان وكذا كذا بالواو وشي واحد وقال  
لوقال كذا رها فاجل الوجهين فلزمه درهم وكذا درهم بالتميز كسر يلزم درهم وكذا رها باعادة  
واولزمه درهمان هذا ان نصب درهمان رفعه او جره لزوم درهم ويصوبون درهم واحد  
في الجمع ولوقال هذا التاجر في ذم الف ودرهم لزمه الدرهم وله سلو كما شاف في تفسير اللسان  
اذا قال خمسة عشر وندرهما فقبل الخمسة جملة والصحيح في هذه الجمع درهم ولو حقيق  
لكان الدرهم ناقصة وتخرج الاقرار والتفسير فان لم يتصل فالطريق التي يحكم بها في  
انه ان كانت درهم البلد و اية لم يقبل والا قبل وان فسرد الدرهم ما هو معيب  
مفتوشة كالناقصة وتبناه به فيه وان قال لك من واحد الخمسة اخذت منه تسعة وان قال عند  
لما كان في صدوقه من الكتابون الصدوقا وصاديق فيها كتب لزم منها الصاديق دون ما  
من الكتب وكذا عليه عمارة في الاصح وفرس سرجه وبارية بكر لزمه البكاء والسرح وان قال لك  
وهو في رثا ابيكمنا اليوم بانها على ابيه يدين او في ميراثه منه فوجدت فيه لاملزك ومثي  
قال درهم درهم كان ثانيا ناكبا بخلاف درهم ودرهم فانه يكون درهمين لان شرط الناكب سقط

ولو قال

ولو قال ا على

من المال درهم ودرهم ودرهم فالاولان درهمان **ولو قال ا على** من المال درهم ودرهم ودرهم فالاولان درهمان  
ثلاثة اذ الناكب الاول قاسم الوجهين بلزومه ثلثه وكذا ان اطلق ولو وكذا الثاني بالثالث قال  
بوجه درهمان وان اقر في البحر بالف وفيه جسمانية ولم يذكر لاحدهما الفقل بوصف ولا حصل  
تعيين بسبب بان قال احد هما مثلان سيج والاخر فرض دخل الاقل منها في الاكثر وان كانت  
مختلفة لزم الجمع وفي اشهر القولين لوقال له على الف درهم جا ومن غير ذلك في  
الف فضيلة لزمه وعاش سنة الاسلام البيعة ووقال الدار في به وقوم يتصوره بل ان اعطاه اشترى  
عادي او ليجد له على اربع مائة ثم قال هي ودبعة صدق وان ادعى ثلثها وان كان قد قال وهي بين في  
رقيبتي وفي مقي وعيالتي ودبعة وقال هي هذه وكذا به نارعه صدق ما زعه بميزه ولو اقر من  
وجد في ميزه مثلا فانما ية انها لزيد ثم اقر بها المهر واخذها باقر زيد وعزم لم يوفى  
ضرب من الاستئنا المتصل في الاقرار ولم يستوفى مع كعشر الانسعة جعل الاقرار بوجوه وكذا  
وقوعه من غير الخس على طعام الا درهم والف الاثوب في شرع الله جابر اذا شتم الثوب  
الثلث من الالف و تدبنة في ذلك ويصح اقراره بنسب ويشترط في ذلك ان يصدق الحسن و  
الاكثرية الشرع كنسبة نجرها اليك وقدرت من غيرك انتسابا فالصالح ان يصدق المستحق ولو  
حصل استحقاقه من غير المحرم تقلا انه اذا قطع وكذا به لم يبطل و لو استلحقه بالفاكذب فلا  
محل له بالبال البيعة واستحقاقه لم يصبح اذا تيب به على وجهه وشروطه ويرثه بل

77

١٧

Copyright © King Saud University